إشكالية العمل غير المنظم وسبل مواجهته
- دراسة مقارنة

بن سالم المختار ، طالب دكتوراه
جامعة تلمسان (الجزائر)
زروق يوسف أستاذ محاضر - أ -
جامعة الجلفة (الجزائر)

الملخص:

يشكل العمل غير المنظم قطاع اقتصادي ضخم في الدولة، حيث تجاوز ثلث النشاط الاقتصادي للبلدان العربية، فمن خلال العمل غير المنظم يتم توفير مناصب شغل دون مراعاة لحقوق العامل طبعا، وكذا المساهمة في زيادة الإنتاج الاقتصادي والمنافسة في السوق دون أي قيد قانوني، مما تزيد في تحمل الدولة لأعباء غير متوقعة كالتضخم وتداول العملة وتوزيع المنتوجات وغيرها. إذ شمل العمل غير المنظم جميع القطاعات الاقتصادية فلم يسلم منه جانب، إذ ينتشر في قطاع الصيد البحري والأسماك، كما يكون متواجدا في قطاع الفلاحة والأعمال الحرفية الأخرى، إضافة إلى أعمال المطاعم والفنادق، كما يكون متواجدًا في قطـــاع النقـــل والمواصلات، والبناء والتشييد، فلا يمكن تصور نشاط اقتصادي لم يمسّه هذا النوع من العمل تقريبًا.

الكلمات المفتاحية: عمل- غير منظم-منافسة – اقتصاد – قانون.

Résume :

Le travail informel (non organisé) est un grand secteur économique dans le pays, dépassant le tiers de l'activité économique des pays arabes, il est par le travail informel fournit des emplois sans égard aux droits des travailleurs, bien sûr, ainsi que de contribuer à l'augmentation de la production économique et de la concurrence sur le marché sans aucune restriction légale, qui augmente l'Etat a la charge d'inattendu tels que le commerce de l'inflation et la monnaie et la distribution de produits et d'autres.

Comme le travail informel comprenait tous les secteurs économiques n'ont pas épargné le côté, car il se répand dans le secteur de la pêche en mer et les poissons, et être présents dans l'agriculture et d'autres engins et secteur d'activité, en plus du travail des restaurants et hôtels, également présent dans le secteur des transports et la construction, ne peut pas être la perception de l'activité économique ne le toucha pas ce genre de travail presque.

Mots-clés: Affaire - Non organisé - Concurrence - Économie - Droit.

Abstract:

Unregulated labor is a huge economic sector in the country, where more than one-third of the economic activity of Arab countries is exceeded. Through informal work, jobs are provided without taking into account workers' rights, of course, as well as contributing to increasing economic production and competition in the market without any legal restriction. The state carries unexpected burdens such as inflation, currency circulation, distribution of products, etc.

The informal sector includes all sectors of the economy, but it is not recognized by any side, as it is spread in the fishing and marine sector, as well as in agriculture and other handicrafts, in addition to restaurants and hotels, as well as transportation, construction and construction. Imagine an economic activity that was almost untouched by this kind of work.

Keywords: Business - Unorganized - Competition - Economy - Law.

مقدمة:

لو سلّطنا الضوء على المراحل التي مرّت بها المجتمعات للاحظنا أنّ بروز الاقتصاد غير الرسمي والموازي كان هو السبّاق في الظهور، أي قبل ظهور الاقتصاد المنظم، وهذا تماشيا مع فكرة ظهور الدولة، حيث كانت أولى المجتمعات بدائية ولا ترقى إلى النظام المجتمعي المعروف، وكان الأفراد يزاولون مختلف الأنشطة التجارية بدون رقابة وبدون أي تصريح، بسبب عدم وجود أي هيئة مكلفة بالرقابة ترعى شؤونهم.

وكما هو معروف أنّ هدف كل فرد من مزاولة أي نشاط اقتصادي هو حصوله على أرباح، ومع ظهور الدولة وما فرضته من تنظيم اقتصادي نقص نشاط الأفراد، أو بالأحرى تم ضبط تنظيم يقيّد نوعا ما من حريات الأفراد في التجارة عن طريق فرض نظام قانوني للتجارة، ما دفع بأصحاب العمل إلى تجاوز هذه القوانين، والتوجه إلى أنشطة غير رسمية سواء كان بصفة سرية أو علنية، وهي ما شكّلت العمل غير المنظم الناتج عن تجنب القيود المفروضة على النشاط التجاري.

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكاليات التالية:

- كيف ظهر العمل غير المنظم؟ وما هي أسباب ظهوره؟
- ماهي معايير التي يمكننا من خلالها اعتبار أن العمل غير منظم؟

المبحث الأول: مفهوم العمل غير المنظم

للعمل غير المنظم عدّة أبعاد والمتمثلة في البعد الاجتماعي، والبعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد القانوني، والتي من خلالها يمكن تعريفه.

المطلب الأول: تعريف العمل غير المنظم

لقد اعتبر المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل CIST سنة 1987 أنّ العمل غير المنظم هو "مجموعة النشاطات الصغيرة والمستقلة تشغل مجموعة من العمال سواء كانوا يتحصلون على دخل أو لا، حيث تعمل هذه الوحدات تحت مستوى ضعيف من التنظيم، سلم اقتصادي صغير وتكنولوجيا ضعيفة، ولكنّها تعمل بهدف توفير مناصب عمل ومداخيل للأشخاص العاملين بهذه الوحدات، كما أنّ عمل هذه المؤسسات يكون دون تصديق من طرف السلطات والجهات المعنية والرسمية، كما تتهرب من الإجراءات الإدارية التي تلزمها باحترام التشريعات الخاصة بالضرائب، الحد الأدنى للأجر، شروط العمل...".[1]

وقد جاء تعريف العمل غير المنظم حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر CNES بأنّه "هو عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخبرات والخدمات التي لا تدخل كليّا أو جزئيا ضمن الإحصائيات والمحاسبة".[2]

وقد عرّفه (سميث فيليب) بأنّه "هو إنتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعًا أو غير مشروع، والذي يتجنّب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام".

وقد عرّفه (كروسمان) بانّه "تلك الأنشطة التي تهرب من الرقابة المركزية والتي يرتبط وجودها إمّا بتحقيق ربح خاص أو مخالفة وانتهاك قوانين الدولة".[3]

المطلب الثاني: خصائص العمل غير المنظم.[4]

لقد اكتسب العمل غير المنظم مجموعة من الخصائص والتي تتمثل في:

1- مرونة العمل : يتضح ذلك من خلال أوقات العمل اليومي والإجازات بحسب نوع النشاط ووفقا لحاجة ظروف العمل المختلفة، وعادة ما يكون التوظيف من الأقارب، أفراد من الأسرة أو أصدقاء.

2- مرونة الأجر: تتوقف هذه الأخيرة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يُمارس أي ربّما لا تخضع لمعايير احتساب الأجر، يمكن أن تزيد على الأجر القاعدي، ويمكن أن تكون العكس.

3- مرونة التسويق: غالبا ما يعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات غير الرسمية، لصعوبة إيجاد قنوات الاتصال والتسويق على نطاق واسع، وهذا ما يشكل أساسًا المنافسة غير المشروعة.

4- اشتماله على فئات عمرية مختلفة : من سمات العمل غير المنظم وجود فئات عمرية مختلفة من شيوخ، نساء، أطفال الذي قد يكون عملهم محظور، وذلك لعدم وجود رقابة.

5- غياب حقوق العامل الأساسية : قد لا نجد الشروط ومتطلبات العمل في العمل غير المنظم ما كان لابدّ أن يكون، وغياب الحقوق مثلا الحق في الضمان الاجتماعي، وطب العمل ...وغيرها.

6-عدم دفع مستحقات الضرائب والرسوم. من أهم سمات العمل غير المنظم التهرب الضريبي، والتي ساهمت في ظهوره وانتشاره، والتي تشكل عبأ اقتصاديا كبيرا.

المبحث الثاني: أسباب ظهور العمل غير المنظم وسبل الحد منه

ان العمل غير المنظم ظهر تدريجيا في دول العالم، ومنه الجزائر التي يعاني اقتصادها من الهشاشة والتي تعود إلى عدم وجود اقتصاد منظم، وهذا مرده لعدة أسباب أهمها انتشار العمل غير المنظم، هذا الأخير الذي يرجع ظهوره لعدة عوامل وأسباب نتعرض لها تباعا .

المطلب الأول: أسباب العمل غير المنظم

تتدخل الدولة في تسيير الاقتصاد الوطني وهذا لتجنب العديد من مسببات المشكلات الاقتصادية، إلاّ أنّ وجود العمل غير المنظم يشكل في كثير من الأحيان سلبيات تعيق التنمية الاقتصادية نذكر منها:

1- ندرة السلع: من الأسباب الرئيسية في نمو الاقتصاد هو نقص السلع، حيث تتدخل الدولة فيها وتفرض توزيعها والإشراف عليها ما يشكّل عبأ، خصوصا إذا كان سعرها غير مناسب، أو تكون نادرة، وهذا ما يشجّع العمل غير المنظم عن طريق إنتاج كميات أخرى من أجل تناسب العرض مع الطلب.(5)

2- العبء الضريبي: يلعب تضخيم الضرائب دورًا هامًا في بروز العمل غير المنظم، إذ يتزايد الحافز نجو تحوّل العمل من منظم إلى عمل غير منظم، ويؤدي لا محالة إلى التهرب من دفع الضرائب، التي تثقل كاهل المستثمرين، وأصحاب الشركات والمصانع.

فكلما تعرضت النشاطات الاقتصادية في لاقتصاد الرسمي للمزيد من الضرائب وإلى التوسع في تعددها كلما كان ذلك دافعًا مشجعًا للأشخاص وأصحاب المؤسسات للانتقال والتوجه نحو العمل في الاقتصاد الموازي، تجنبًا لهذا العبئ المتزايد الذي ثد يقلل من دخولهم وأرباحهم.(6)

غير أنّه في الحقيقة تخفيض الضرائب لا يؤدي إلى توجيه العمل نحو العمل المنظم، لمخاوف الاقتصاديين من القيود الإدارية والبيروقراطية والتي عادة ما تتمثل في صعوبة الحصول على السجل التجاري، والإجراءات والرخص الإدارية المعقدة، وعدم التحيين للضرائب بصفة دورية، كما يكون بسبب التعاملات التجارية والتي تكون بدون فواتير.(7)

3- الأزمة الاقتصادية: تلجأ الدول عندما تواجه دولة أزمات اقتصادية حادة، إلى بعض الإجراءات كالزيادة في الضرائب على الأجور و المداخيل، لتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي المؤقت، أو ربّما تلجأ الدولة إلى تسريح العمال نتيجة الأزمة والخوصصة، وهذا من بين الأسباب التي تدفع بالمنتجين للتوجه نحو العمل غير المنظم.

4- تنامي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عند قيام مجموعة من الأفراد أو عائلة بممارسة أي نشاط تجاري فإنها تشكل مؤسسة مصغرة، ونظرا لما هي عليه في ظل النظام الاقتصادي الرسمي، فإنّها تسعى جاهدة للتخلص من المسؤوليات المترتبة، كالتخلص الضريبي طبعا، ناهيك

عن البحث عن السيولة النقدية بدلا من التعاملات البنكية، وكذا اللجوء إلى طرق أخرى كالمقايضة والهدايا والمساعدات المجانية بحكم العلاقات العائلية التي تربط بين الأفراد.(8)

5-طبيعة العلاقات الموجودة بين العمل المنظم والعمل غير المنظم. يعتقد الكثير أن العمل غير المنظم هو عمل طفيلي جديد ولا علاقة للعمل المنظم به، غير أنّه في الحقيقة، فإنّ البنية الأساسية في كثير من المرات للعمل غير المنظم ترجع إلى العمل المنظم، حيث تم خلق هذا النوع من النشاط التجاري من أجل ضخ سيولة إضافية، والبحث عن تكلفة عمل بأقل ما يمكن.

ففيما يتعلق بالمجال المالي نجد أنّ العلاقة بين القطاعين تكون جد مهمة ولو أنّنا نستطيع القول بأنّه في الاقتصاد الرسمي يكون له نصيب أكبر من الربح مقارنة بالقطاع الآخر، لأنّه يستخدم جزءا كبيرا من وفرات الاقتصاد غير الرسمي، ومعنى ذلك استخدام مدخرات الأفراد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي أي أموالهم المودعة لدى البنوك والتي توظف في شكل قروض، بمقابل عدم استفادة أصحاب العمل غير المنظم من القروض البنكية، فعادة ما يعتمدون على أموالهم الشخصية أو التمويل من الأقارب.(9)

المطلب الثاني: الحلول المقترحة للحد أو التخفيف من ظاهرة العمل غير المنظم

تلجأ الدول لمواجهة انتشار العمل غير المنظم إلى وسائل عدة منهاالقانونية وكذلك الاقتصادية والسياسية، من أجل التحكم في السوق وضبط الاقتصاد نذكر منها:

1-تجربة الجزائر في مكافحة العمل غير المنظم:

انتهجت الجزائر عدة آليات كي تحقق اقتصادا يتماشى مع متطلبات سياسة الدولة، والتي يمكن تلخيص أهم ما جاء فيها في النقاط الآتية:

أ- محاربة البطالة النسبية والعمل الموسمي: يشهد الاقتصاد الوطني تلاعبا كبيرا من خلال ظهور نشاطات موسمية غير رسمية التي تستنزف بعض المواد الأولية غير الموجهة لها، وتزيد في عرض المنتوجات في الأسواق والتي تكون بها منافس لصاحب نشاط رسمي دون مراعاة النصوص القانونية.

والتي يترتب عليها ظهور ما يسمى بالبطالة الموسمية، نتيجة النشاطات التجارية غير الثابتة، كما تعود إلى التذبذب في حجم ومدى النشاط الاقتصادي على مدار السنة، أي أنّها تتمثل في زيادة عرض العمال خلال مواسم معينة من السنة كفترات تخرج الطلبة من الجامعات أو العاملين في الزراعة.(10)

وفي سبيل محاربة هذه العقبات كان حريًا بدارسي الاقتصاد إيجاد حلول ميدانية لتقليص نسبة البطالة طبعًا، ومن بين المبادرات الفعّالة هي خلق أجهزة تختص بالتنمية وترقية الاستثمار الموجهة لخلق مناصب شغل دائمة.

ب- إصلاح أو تعديل النظام الضريبي: وذلك عن طريق تخفيضات تمنحها الدولة للمتعاملين الاقتصاديين، أو عن طريق ترشيد الإعفاءات الضريبية، أو تشديد عقوبات التهرب الضريبي كأحد الحلول ليتخوّف أصحاب العمل غير المنظم.

ج-تسهيل الإجراءات الإدارية: حتى يتم تنظيم العمل لابدّ من تبسيط الإجراءات الإدارية ليتم متابعة جميع الأعمال التي يمكن أن تظهر أو الموجودة فعليّا وغير مصرّح بها.

د- تحسين الرواتب والأجور في العمل المنظم: لابدّ من القيام بهذه الخطوة والتي تعتبر هي الأهمّ، فتحسين الدخل للعامل من الضروريات استقرار العمل، ففي كثير من الأحيان نجد زيادة كبيرة في الإنتاج غير أنّ الأجر لا يرتفع، وهذا ما يدفع البعض يبحث عن عمل آخر بعيدًا عن أعين الرقابة.

2-تجربة تونس في مكافحة العمل غير المنظم: عرف الاقتصاد التونسي تدهورًا كبيرا مثل باقي الدول العربية بصفة خاصة، وهذا لبلوغ النشاط الاقتصادي غير المنظم نسب خيالية تفوق 50%، وبطبيعة الحال فإن الاقتصاد التونسي

يعتمد كثيرا على النشاط السياحي، فإن الحلول المقترحة تختلف نوعا ما مع الفكر الاقتصادي الجزائري، والتي نذكر منها:

أ- تسهيل الجانب الإداري للقطاعات المتعلقة بالفلاحة والصيد والحرف التقليدية: إذ نجد أنّ السلطات التونسية قامت باتخاذ إجراءات وسياسات مختلفة من أجل إنعاش هذه القطاعات وفي سبيل دمجها ضمن القطاع الرسمي والعمل المنظم، لأنّها تمثل مصدرًا مهمّا ودخلا لإيرادات الميزانية العامة للدولة، كما يكون للصناديق النقدية ذات القروض الدور المهم في تطوير نشاطات المساهمين الجدد في دعم الميزانية العامة، وذلك عن طريق الدعم المالي لأصحاب المشاريع المصغرة.(11)

ب- تشجيع قطاع السياحة: نظرا للدور الكبير الذي تقدّمه السياحة التونسية للخزينة العمومية من أموال، ودخول العملات الأجنبية للبلد بشكل متزايد، جعل الفكر الاقتصادي في تونس يسعى لترقية العمل السياحي غير المنظم، من أجل تحقيق الغاية منه، وهي الوصول لأكبر منفعة تجارية، بالرغم من كونه دخل هش، وتحقيق الضمانات القانونية وحماية حقوق المستهلكين، ويمكن تعداد دور الدولة التونسية في هذا الجانب وفق النقاط التالية:

- إنشاء لجان اقتصادية تعمل على تحليل المعطيات وخلق فرص العمل بشكل منظم.
- تمويل أصحاب المشاريع والمتمثلة في الفنادق والنزل.
- استغلال التكنولوجيا الحديثة في تطوير القطاع السياحي التونسي.

خاتمة.

لقد أضحى العمل غير المنظم ظاهرة موجودة وتهدد اقتصاد الدول لاسيما التي لا تتخذ إجراءات صارمة لرصده ومواجهته، والجزائر تعاني الآن كثيرا من انتشار هذه الظاهرة والتي تشكل خطرا كبيرا على اقتصادنا،،لذا فإنّه انطلاقا من مسببات هذه الظاهرة حريّ بنا أن نتوصّل إلى جهود وحلول، ولو بسيطة من أجل تفادي تفاقم ظاهرة العمل غير المنظم.

وقد كانت من بين أهمّ الحلول الاقتصادية الأنجع في السوق مثل التصدي له عبر الهيئات المختصة مثل وزارة التجارة والهيئات التابعة لها، وكذلك هياكل وزارة العمل ومصالح الضرائب عبر الوطن، وفي المقابل وضع حلول وتسهيلات لتفادي انتشار العمل غير المنظم وهذا بتبسيط الإجراءاتالإداريةودعم العمل المنظم وتحفيز أصحاب الشركات والمصانع لحثهم على تجنب مظاهر العمل غير المنظم، وقد تبنت الجزائر في هذا السياق آلية تتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تحتوي على أكبر قدر ممكن من النشاطات التجارية والحرفية المنتشرة، وعلى الرغم من التوصل إلى حل نسبي إلاّ أن هذا الموضوع مزال نقطة تثير الجدل تحتاج إلى بحث مستمر.

قائمة المراجع:

1- اسماعيل بوخاوة، مداخلة بعنوان "إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية والتطبيق"، ملتقى دولي حول "الاقتصاد الموازي في الجزائر "، جامعة تلمسان، 14، 15و16 نوفمبر 2000.

2- بريشي عبد الكريم، مداخلة بعنوان "الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العملي"، ملتقى وطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة، يومي 20، 21 نوفمبر 2007.

3- بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية زالعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2010، ص 56.

4- بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 20.

5- حيان أحمد سلمان، الاقتصاد الخفي، مجلة الاقتصاد والنقل، عدد 07، جامعة دمشق، سوريا، 2006، ص 64.

6- السعيد خامرة والطاهر خامرة، مداخلة بعنوان "أثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الجزائري"، ملتقى وطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة، يومي 20، 21 نوفمبر 2007.
7- محمد زعلاني، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، جامعة باتنة، الجزائر، 2011، ص 198.
8- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 42.

الهوامش :

1. بريشي عبد الكريم، مداخلة بعنوان "الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العملي"، ملتقى وطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة، يومي 20، 21 نوفمبر 2007.
2. بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 20.
3. بورعدة حورية، مرجع سابق، ص 20.
4. حيان أحمد سلمان، الاقتصاد الخفي، مجلة الاقتصاد والنقل، عدد 07، جامعة دمشق، سوريا، 2006، ص 64.
5. السعيد خامرة والطاهر خامرة، مداخلة بعنوان "أثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الجزائري"، ملتقى وطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة، يومي 20، 21 نوفمبر 2007.
6. محمد زعلاني، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، جامعة باتنة، الجزائر، 2011، ص 198.
7. اسماعيل بوخاوة، مداخلة بعنوان "إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية والتطبيق"، ملتقى دولي حول "الاقتصاد الموازي في الجزائر "، جامعة تلمسان، 14، 15و16 نوفمبر 2000.
8. محمد زعلاني، المرجع السابق، ص 200.
9. قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 42.
10. بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية زالعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2010، ص 56.
11. قارة ملاك، مرجع سابق، ص 85.